المال لمن قتل والمسلم لا الذمي ولو قاتل الا ان يجيزه
له الامام الذكر لامراة شيخا الا ان يتعين عليها القتال
بغجار العدو وقال وفي تعيين الامام تردد ولو لم يسع
ليعده فيلقى مثلا سماع بعض الجيش سلب اعتيد
مع من جاز قتله لامراة لم تقاتل ونحوها لا ناخ
وسوام وصليب وعين مختص اعتيد بل دابته المقودة
للركوب وان مع غلامه وليس له في عرفنا نحو النفلة
في نحو البغل وما في الاصل لا يوافقه فان قتل جماعة
قبله سلبهم الا ان يخصه اي القاتل الامام ولم يقل له
كلما قتلت فالاول لان التعيين امارة التضييق
فان جهل او قتلهم معا فهل يوخذ من كل بنسبته
للمجموع او في الاول اقلهم احتياطا للخمس وفي الثاني
اكثرهم احتياطا له حيث قتلهم معا قولان وللامام
سلب قتيله الا ان يقول متكم او يخص نفسه ومن
عميله له كصدية وقسم الاربعة بالسوية لمكلف
وهو البالغ العاقل مسلم حر قاتل او خرج بنيته
وان تاجرا واجيرا وضا لا بغير اختيار وان بلدا
خلافا لما في الاصل او متخلفا لحاجة الجيش او اميره
كعثمان بيدر ليثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
او مريضا الا ان يبعد عن الصف وقيل لان لا غير من
سبق كميت قيل اللقاء ومن لا يستطيبه قتالا كمرهق
الا لراي وقيل ولو في صبي قاتل باذن الامام خلاف
ارجحه عدم الاسهام ولا يرضخ لمن لا يسهم له والمرضخ
مثلا

مثلا فارسه وان مر بفيفان رجي لا اعجمي لا ينتفع به او
في سفينة او سيفقت وقاتلوا مشاة لان الارهاب
حاصل بها او برد وناجا في الاعصار وصف كاشق وكذا
ما بعده او هجينا ردي الام او مقرفا عكسه او صغيرا
حيث قدر يحمل على الكر والفر وسهما الجنسا والمكثر
لراكبه وفي المعار قولان لربه او الراكب ولا يضرقان على
الجيش ومن ركب ما لا يملك الانتفاع به كالمغصوب
فله سهماه وغرم الاجرة لربه الفرس الا ان يكون من
احد الجيش وليس له غيره فلربه ولا سهم لبغل وبعير
ورمح اخرى والمشترك سهماه حسب المقاتلة واجرته
حسب الملك والمستند للجيش كهو مما اتي به غنيمة
وان قاتل الكفار مثلنا او استدفع لهم نصف الغنيمة
ولا يتعرض لهم فيه واختص غير المستند كسارق
وخمس المسلم اي دفع الخمس لبيت المال ولو عبدا لا
الذمي ولا عمل سر جامن خشبهم مثلا ينبغي حيث كان
الخشب وحده من غير الغالي واما ان وجده فاصلحه
فانه يخمسا وعمل السلوق المندوب القسم ببلد ان
امن العدو وهل يندب البيع قولان فان لم يبع او
كل صنف ان امكن وما عرف لمعصوم مسلم او ذمي معين
قبل القسم اخذه مجانا بلا شيء ومن المجنون الكلام بلا
شيء لعنده من الغائدة فان كان يباع غالبا حمل له او بيع
بالمصلحة ولا يمضي قسمه الا لتاول بمذهب من يراه
بعده مقابل قوله قبل القسم بما وقع في المقاسم وان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)